المحور الأول : منهجية تحليل نص قانوني

تعد منهجية تحليل النصوص القانونية ذات أهمية بالغة و هي مهارة لا غنى للطالب أو الباحث القانوني عنها إذ تمكنه من إدراك قصد المشرع على نحو صحيح بل و تصويب ما قد يقع فيه المشرع من أخطاء .

إن التحليل في مجال العلوم القانونية يعتبر منهجا منطقيا يستخدم في البحث العلمي و ينحصر معناه في أن الموضوع محل الدراسة سيتم البحث في العناصر المكونة له(الأجزاء، الخصائص، العلاقات)

و جدير بالذكر أن هناك اختلاف بين الفقهاء حيث يستعمل بعضهم مصطلح التحليل في حين يستعمل الآخرون عبارة التعليق على النص القانوني مما يتعين الوقوف على الجانب النظري لمسألة تحليل نص قانوني أما الشق الثاني من الدراسة فيتعلق بإسقاط هذه الخطوات النظرية على مجموعة من النصوص القانونية .

أولا : الخطوات النظرية لتحليل نص قانوني

هذه المرحلة يتعين على الطالب الإلمام بالكثير من المعارف و المعلومات النظرية حول الإطار المفاهيمي لعملية التحليل القانوني للنصوص و كل ما يتعلق بمراحل و خطوات التحليل فعملية التحليل عموما يقصد بها الدراسة المفصلة لشيء ما و هو عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي و ينحصر معناه في أن الموضوع المدروس يجري البحث في عناصره المكونة

أما المقصود بعملية التحليل الواردة على نصوص قانونية هي تلك العملية التي تستهدف تفكيك النص إلى أجزائه و عناصره الأساسية قصد معرفة العلاقة القائمة بين تلك العناصر من جهة و إعطاء صورة شاملة للنص محل التحليل من جهة ثانية .

إن معالجة النصوص القانونية عبارة عن محاولة لتفسير و توضيح النص بقدر من الحرية و بأسلوب شخصي إلى حد معين عن طريق البحث عن مكوناته و العناصر التي تحتويها وصولا إلى إعطاء فكرة حول النص المراد تحليله .

و بالتالي فإن تحليل النص القانوني هو تفكيكه و تجزئته إلى العناصر الأساسية التي يتألف منها و من ثم بيان أجزائه و مكوناته ، في حين ينصرف معنى التعليق على النص القانوني إلى محاولة تفسير و توضيح موضوع النص يقدر من الحرية و بالأسلوب الذاتي لمقدم التعليق و من ثم فإن تحليل النص القانوني و التعليق عليه كلاهما وسيلة لدراسة النص القانوني غير أن التحليل يمثل الصورة التي تعكس حالة النص كما هو ،أما التعليق فيمثل الصورة الطليقة التي تعكس رأي المعلق على النص .

و في الإطار الأكاديمي فإن استعمال عبارة تحليل النص القانوني لا يقصد منها بالضرورة الإقتصار على تحليل النص بالمعنى الضيق، بل يجب أن تفهم في إطارها التعليمي و التوجيهي أي تزويد الطالب بالأدوات اللازمة من أجل دراسة و فهم النص القانوني عبر منهج معين ، و بعبارة أخر فإن تحليل النص القانوني لا يقتضي بالضرورة استبعاد التعليق و إبداء الباحث لرأيه عند الإقتضاء .

و يتم تحليل نص قانوني باتباع مجموعة من الخطوات الأساسية

***مرحلة تحديد هوية النص :** في هذه المرحلة الأولى يتعين على الطالب أو الباحث تبيان مكانة النص القانوني في الهرم التدرجي للتشريع أي ما إذا كان النص نصا دستوريا ، أو نصا من معاهدة دولية أو نصا من قانون عضوي أو قانون عادي أو نصا من مرسوم رئاسي أو مرسوم تنفيذي .

كما ينبغي أيضا في هذه المرحلة تحديد تاريخ صدور و سريان النص القانوني المراد تحليله و ما لحقه من تعديلات بالإضافة إلى تحديد موقعه ضمن القانون ذاته (رقم القسم و عنوانه ، رقم الفصل و عنوانه ، رقم الكتاب و عنوانه) و في هذه المرحلة يتعين إبراز أسباب إصداره إن وجدت خاصة بالنسبة للنصوص التي تصدر لمواجهة ظرف معين .

***مرحلة تحليل البنية الظاهرية للنص** : و هذا انطلاقا من المظهر الخارجي للنص كطول أو قصر النص ، تقسيمات النص من حيث عدد الفقرات مع تحديد بداية كل فقرة و نهايتها، علامات الوقف .

* **مرحلة تحليل البناء اللغوي و النحوي:** من خلال هذه المرحلة يتم التطرق إلى العبارات و المصطلحات ذات الأهمية و الدلالة في النص و توضيح و شرح المصطلحات الغامضة مع تبيان الأساليب المستعملة في الخطاب، مما يساهم في تحديد طبيعة النص القانوني .

* **مرحلة اعطاء حوصلة عن مضمون النص القانوني** انطلاقا من الأفكار الأساسية الواردة بالنص .

* **مرحلة طرح المشكل القانوني :** الإشكالية هي نقطة الإرتكاز الأساسية لأي بحث ، و البحث الذي يخلو من الإشكالية هو بحث يخلو من صفة العلمية لأن نقطة الإرتكاز الأساسية التي التي يدور حولها أي بحث علمي هي هي مشكلة أو تساول يتطلب حلا أو جوابا .

و على الطالب التأني في استعراض ألفاظ و عبارات الموضوع المطروح من أجل حصر الإشكالية العلمية التي يتمحور حولها الموضوع عدا عن أن تحديد السؤال الرئيسي مهم جدا للباحث.

*** مرحلة وضع خطة المناقشة** : يقتضي وضع الخطة وجود تصور عام للموضوع و الإحاطة بالأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع و هذا استنادا إلى القراءة الأولية للمعلومات المحصلة، و يشترط أن تكون الخطة خادمة للإشكالية المطروحة و يترتب على ذلك ضرورة الربط بين اشكالية البحث و تقسيماته الرئيسية .

فإذا كان النص مشكلا م فقرة واحدة أو عدة فقرات فإن بنية النص تساعد على تحديد الخطة المعتمد عليها في التحليل، ففي الغالب النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة أما النص الذي يرد في فقرتين أو أكثر فقد يتضمن القاعدة و الإستثناء .

و يعتبر تحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث دليلا على قدرة الباحث على طرح مجموعة من المسائل التي يقتضيها معالجة إشكالية البحث ،و لا يشترط اتباع تقسييم معين عند إعداد الخطة لأن ذلك مرتبط بالأفكار الأساسية التي يتضمنها النص ،كما يتعين أن يكون العنوان الرئيسي دالا على مشتملات الجزء الذي يتسمى به و هذا يقتضي بالضرورة أن يكون العنوان الرئيسي الجزء الأكثر عمومية .

كما يجب أن تكون هناك صلة بين العناوين الفرعية للجزء الواحد و بينها جميعا و بين العنوان الرئيسي للجزء الذي يجمع بينها من جهة ، و بين عناوين الأجزاء و العنوان العام للبحث من جهة أخرى .

*** مرحلة مناقشة النص القانوني :** تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة فبعد التعرف على النص شكلا و موضوعا لا بدا من مناقشته ، و في هذا الصدد لا ينبغي أن تكون المناقشة مجرد نقل المعلومات بشكل سطحي بل لابدا أن يقوم الطالب أو الباحث بتقديم تحليل يمتاز بالعمق و الموضوعية مع إبراز الموقف الشخصي من الأراء المطروحة في المسألة لا مجرد عرضها . التي تتم وفقا لتقسيمات الخطة و يستعين الطالب في هذه المرحلة بجميع المصادر ، المراجع و المعلومات ، و يختم الطالب مراحل التحليل بخاتمة هي حصيلة البحث بأكمله و وصف له إذ يجب أن تتضمن النتائج التي توصل إليها الباحث على ضزء مناقشاته و تحليله لصلب الموضوع و أهم ما يجب أن بشير إليه الباحث أو الطالب في الخاتمة هو الإجابة صراحة على الإشكالية المطروحة مع عرض مجموعة من التوصيات .

ثانيا : تطبيق الخطوات النظرية على نصوص قانونية .

المادة 119 من القانون المدني ، المادتين 545 و 549 من القانون التجاري.